مستقبل العراق قد يتقرر في عواصم الدول المجاورة

كتب باتريك كوكبودن (الانديبيندنت)

مقارنة مع الأعداد الكبيرة للتفجيرات في العراق، فذلك الذي سمعته لم يكن ضخما، كنت قد وصلت توا الى فندق الرشيد في بغداد في الـ٢٨ تشرين الثاني، عندما حدث انفجار على مسافة مئات الياردات، امام مبنى البرلمان، اعتقدت اولا انه لا بد من ان يكون انفجار صاروخ او قذيفة هاون اطلقت من خارج المنطقة الخضراء ، ولكن مع حلول الليل، مررت بموقع الانفجار، حيث هيكل سيارة اشار الى انفجار قنبلة، لكني لم اشاهد أي حفرة في الارض احدثها الانفجار.

□ ترجمة / المدى

اجتماع القادة .. ارشيف

لم تكن لدي فكرة آنذاك من ان هذا الانفجار ستكون له علاقة بالتغيير في السياسة العراقية، وهو ربما استخدم كحجة، ولكن القنبلة كانت اشارة الى رئيس الوزراء نوري المالكي لعزل الاعضاء البارزين من السنة في حكومته، اذ اعلن ان القنبلة كانت محاولة لاغتياله واتهم حماية نائب الرئيس طارق الهاشمي، كما صدر امر ضد الهاشمي بتهمة علاقته بالارهاب في قضايا تعود الى مرحلة (٢٠٠٦-٢٠٠٧) واضطر الهاشمي الى السفر الى كردستان، ومن هناك وصف حكومة المالكي بالديكتاتورية.

هل ان ما يحصل هو نهاية التفسخ للعراق؟

هل ان المالكي يتحول الى نسخة شيعية لصدام حسين، متخليا عن التسوية، مركزا السلطة في يديه، معتمدا على القوة فقط؟ هل انه يمتلك الوسائل لذلك؟ حتى مع عائدات النفط العراقي الذي يبلغ ١٠٠ بليون دولار سنويا ومع اجهزة الدولة المضطربة واعداد القوى الامنية ٩٠٠,٠٠٠ جندي وشرطي، فان الامر لن يكون سهلا.

لقد كان صدام حسين يمتلك وسائل اكراه اكبر ومع ذلك فشل في تأسيس السلطة الكاملة، لقد فشل لان العراق المكون من – الشيعة، السنة والكرد من الصعب اكراههم او تخويفهم دائما.

لقد كان للعراق حكام سابقون لجؤوا الى المذابح واشاعة الرعب ضد الكرد لاكثر من ٤٠ سنة، ولكنهم لم يتمكنوا من سحقهم، ويقول احد المراقبين العراقيين، "ان السنة العرب في وضع افضل لخلق حالة من عدم الاستقرار اكثر مما كان عليه الكرد سابقا".

ان تركيز السلطة مركزيا في العراق يواجه عقبات كثيرة، لان لكافة الاطراف والاحزاب علاقات خارجية، وهي تحت الضغط، ستطلب مساعدتها، ان السنة سيتطلعون الى السعودية العربية، قطر، تركيا والى اميركا ان تهمشوا واصبحوا مواطنين من الدرجة الثانية، ومع ان الامر ما زال مبكرا، فان عددا من السياسيين السنة، غادروا بغداد مع عوائلهم الى خارج البلاد، لخطورة البقاء فيها.

ان المالكي قد يبدو مستفيدا من القوة المادية، ولكن هذا العامل مخادع، ان قواته العسكرية وافرة، ولكنها متداعية وغير فعالة غالبا ، والقاعدة في العراق ليست كبيرة الحجم ولكنها مع ذلك نجحت في زرع اكثر من دستة من القنابل في بغداد في الـ ٢٢ كانون الاول.

كما ان هناك أمرا مهما اكثر اهمية وهو، ان قيادة المالكي كانت نتيجة التوافق عندما اختير للمرة الاولى رئيسا للوزراء عام ٢٠٠٦ وثانية في ٢٠١٠، لقد كان له دائما اعداء عديدون، ولكنهم لم يكونوا متحدين بما فيه الكفاية لاختيار شخص مناسب آخر يوافقون عليه بالاجماع وفي الوقت نفسه دان السياسيون الكرد، واتباع رجل الدين مقتدى الصدر ايضا، المالكي كونه غير جدير بالثقة وديكتاتورا في الفترة الاولى لرئاسة الوزراء، ولكنهم في النهاية وافقوا عليه.

وهناك حقيقة أخرى وهي ان المالكي قد يكون القائد الوحيد المقبول بالنسبة لاميركا وايران. لان الأميركيين والإيرانيين يمضون كثيرا من الوقت في تبادل العبارات السيئة بسبب السياسة في العراق، وقد استفاد المالكي من تلك العلاقة في ٢٠٠٦ و ٢٠١٠، وعندما اختير لرئاسة الوزراء قال لي احد المسؤولين العراقيين مع ضحكة: "ان الشيطان الاكبر (كما يسمي الإيرانيون أميركا) ومحور الشر (كما تسمي اميركا إيران وحلفاءها) اتفقا معا للمرة الثانية واختاروا المالكي رجلا لهم.

وهذه السياسة وجدت معارضيها في الخارج، وقال دبلوماسي سابق كان يعمل في العراق، "اعتقد انها غلطة من اميركا لانها لم تعلن رفضها للمالكي عام ١٠١٠، وبين الدبلوماسي قوله ان المالكي يريد ان يخلق دولة ديكتاتورية وهذه الدولة فاسدة ومختلة الوظائف، ان الفساد قد وصل درجة في الدولة الى حد ان الاعتمادات المالية تحول ببساطة الى شركات شل سرا يمتلكها عدد من المسؤولين في العراق، وقد وصلت درجة البطالة في العراق الى نسبة (٢٥-٤٠٪)، اما الكهرباء التي كانت عاملا اساسيا لفشل نظام صدام، فهي ما تزال كذلك، ولكن وزارة الكهرباء ناجحة في الموافقة على منح ١,٣ بليون دولار الى شركة المانية مفلسة وشركة اخرى كندية غير موجودة.

ان ميزانية الدولة تنفق بشكل اساسي، على مرتبات ومنح معاشات تقاعدية، وايصالات موقعة من الاحزاب الحاكمة.

وفي الوقت الذي نجد فيه الرشوة مفسدة في كردستان، حسب اقوال رجال الاعمال، فان المنطقة شهدت بناء المطارات والجسور ومحطات الطاقة ومشاريع بناء بيوت للسكن، في الوقت الذي لم تفعل فيه الحكومة العراقية شيئا، وعلى المدى الطويل، فان تواصل الفقر العام والحرمان، على الرغم من ايرادات النفط العالية، قد يكون في المستقبل عاملا للاضطرابات في العراق.

ان الكارثة قد تأتي ولكن ليس في الوقت الحاضر، والسياسة العراقية خاطئة، لان العنف موجود باقوى ما يكون في البلاد حاليا، ومؤتمرات السياسيين الصاخبة لن تؤدي بالضرورة الى الخروج من الأزمة، وكل جهة ستفقد الكثير من التفسخ النهائي للدولة.

ان مستقبل العراق قد يتقرر في عواصم الدولة المجاورة خلال هذا العام، وستبقى اميركا مهمة بالنسبة لبغداد، على الرغم من مغادرة قواتها، وكلما ازداد الانقسام ما بين العراقيين، ازدادت نفوذ القوى الخارجية، ومن المؤسف ان "الربيع العربي" افقد دول الشرق الأوسط الحركة، وايران في حالة خوف من فقدان، سوريا، حليفتها، وهناك مشاكل طائفية في البحرين.

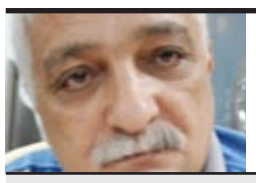

كتابة على الحيطان

■ عامر القيسي
ameralmada@yahoo.com

لا أزمة لدينا إطلاقا !!

أن ندفن رؤوسنا في الرمال لا يعني زوال الخطر أو انه غير موجود . ففي الوقت الذي يرى الجميع ويلمس من النخب السياسية والمواطن العادي والمحيط الخارجي بان البلاد في أزمة خانقة وان احتمالات انفتاحها على خيارات سيئة واردة جدا ، فان صقور القوى المتنفذة لا يرون ذلك على الاطلاق ويعتقدون ان الحديث عن الازمة أمر مبالغ فيه وهو من فعل فاعل معاد لـ" التطور " الحاصل في العملية السياسية .

فالبلاد على سبيل المثال ليست بحاجة الى استكمال الكابينة الوزارية بالوزراء الأمنيين ، الدفاع والداخلية والأمن الوطني ، وان العمل في هذه الوزارات يسير من حسن الى أحسن وبالتالي فان الموجود من وكلاء ومدراء قادرون على ادارة وزاراتهم ، هذا رأي احد هؤلاء ، ويضيف ان الامور جيدة وتبقى الاسماء قضية شكلية ! فيما يعتقد البعض الآخر ان تعليق العراقية لعمل وزرائها في مجلس الوزراء يمكن تعويضه بتوكيل الآخرين من كتل أخرى والحكومة سائرة في تقديم " خدماتها " للمواطنين بصورة يحسدها عليها الاعداء قبل الاصدقاء !! فيما يستعرض الآخرون عضلاتهم أمام شاشات الفضائيات ليسألوا " هل نحن في أزمة ؟ " ويجيبوا برطانتهم المملة " لم تصل البلاد بعد الى مستوى الأزمة !! " وهناك من يتحدث دون أي احساس بالمسؤولية بان البلاد تستطيع ان تنطلق أفضل بالأغلبية السياسية دون الحاجة الى الشركاء الآخرين الذين يضعون العصي في المسيرة المظفرة للحكومة الرشيدة !! وكأننا قد وصلنا الى ما وصلت اليه ديمقراطيات العالم العريقة التي بنت تقاليدها الديمقراطية بعقود من الزمن .

هذه العقلية التي لا تريد ان ترى وتعترف بالأزمات ، ولا تعترف بالشراكات التي وقعت عليها أكثر من اتفاقية ، وترى ان الأوضاع الحالية طبيعية وأن بامكان قوى لوحدها ان تقود البلاد الى بر الأمان .. هذه العقلية هي التي ستقودنا الى المجهول ، وتنتج لنا على الدوام أزمات جديدة لا تعترف بها ، وتدمر كل ما حصل من " انجاز " على تواضعه ، وترسم خارطة طريق للفتنة والفرقة والتنابذ وإعلاء شأن الأصوات والبرامج والتوجهات الطائفية في البلاد ، غير مقدرة حجم المخاطر التي يتعرض لها مستقبلنا جميعا ولا الدروب المغلقة التي تريد ان تقودنا اليها !!

احد هؤلاء الصقور ، يلوح بالعصا الغليظة في برنامج تلفزيوني ويقول، ان الجيش العراقي غير جيش ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ في اشارة الى امكانية استخدام هذا الجيش لقمع الآخرين،وربما استخدامه على الطريقة الصدامية ، حتى ان ضيف البرنامج الآخر سأله من باب التذكير والسخرية " هل لديكم كيمياوي؟".

ان الأزمة الحالية وحراجة الوضع الحالي وتربص الاعداء باسقاط العملية السياسية والغرق في بحر من الدماء ، تحتاج الى الحكمة والتعقل والتفاهم والاعتراف بالدوامة التي تعيشها البلاد والبحث عن الحلول الحقيقية للأزمة ومشاركة الجميع الحقيقية وليس الشكلية والعددية والتباهي بها باعتبارها منجزا لا يعترف به الآخرون !!

على القوى المتنفذة في الحكومة ان تلجم أفواه الصقور الآن ، وان تقتنع كما هو حال الجميع ان البلاد لا يمكن ان تقودها قوى لوحدها وان زمن عودة الدكتاتوريات قد ولى الى الأبد وان الزمن قد تغيّر ، وان من يقتنع بعكس ذلك عليه ان يرفع عينه قليلا ليرى الربيع العربي بدل ان يغمض عينيه ويعتقد خاطئا انه الخريف !!

خارج المتن

العراقية تكشف حكومة جديدة.. وتنازلات لإنجاحها

مكتب المالكي يسطو على فكرة المؤتمر الوطني

□ بغداد/ المدى

ذكر ائتلاف العراقية، السبت، أن المؤتمر الوطني الذي دعا اليه رئيس الجمهورية جلال طالباني سيكون الفيصل في الأزمة الراهنة، مؤكدا انه سيشكل حكومة شراكة بتقديم التنازلات المطلوبة للكتل السياسية اذا فشل بايجاد طريق توافقي لحل الأزمة الحالية.

وقال النائب عن القائمة العراقية وزعيم كتلة حل احمد المساري في تصريحات صحفية إن "القائمة العراقية قررت الاستمرار بمقاطعة جلسات مجلس النواب ومجلس الوزراء الى حين ظهور مواقف ايجابية من قبل الكتل السياسية بشأن قضية الهاشمي".

واضاف مساري ان "البلد اليوم لا يمكن أن يدار من قبل جهة واحدة وما جرى للعراقية هو اقصاء وتهميش وبدأنا نشعر ان هذه السياسة تتجه نحو الكرد ايضا".

وتابع مساري ان "العراقية تشعر الآن بالاستهداف وكذلك ائتلاف الكتل الكردستانية وحتى اجزاء من الائتلاف الوطني بدأت تفكر مليا بأنه ممكن ان تهمش في مرحلة مستقبلية".

واوضح ان "هناك شعورا عاما ببناء حكومة ذات الحزب الواحد وستكون هناك اصطفافات جديدة ضد هذا الامر".

وبين ان "العراقية وافقت على حضور المؤتمر الوطني الذي دعا اليه رئيس الجمهورية بشرط ان تكون هناك خارطة طريق لحل المشاكل التي تتعرض لها العملية السياسية، وإذا وجدنا في المؤتمر عدم وجود طريق حقيقي للتخلص من هذه الأزمات فإن العراقية ستقوم بتشكيل تحالفات مع الكتل السياسية وستقدم التنازلات المطلوبة لتشكيل حكومة شراكة بعد سحب الثقة من الحكومة الحالية".

وتشهد الساحة السياسية العراقية تفاقما في الأزمة بين ائتلافي العراقية، ودولة القانون، على خلفية مطالبة رئيس الوزراء بسحب الثقة عن نائبه صالح المطلك، واتهام نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، بـ"الإرهاب" وصدور مذكرة قبض بحقه، بعد عرض وزارة الداخلية اعترافات مجموعة من عناصر حمايته تضمنت إدانته.

وبخصوص المؤتمر الوطني، بين النائب عن التحالف الكردستاني حسن جهاد ان المؤتمر الوطني سيناقش القضايا العالقة بين جميع الأطراف خاصة البنود التي لم تفعل في اتفاقية أربيل.

وأضاف جهاد أن الأرضية مناسبة لحل جميع القضايا خصوصا بعد اجتماع قادة العراقية يوم امس بالرئيس جلال طالباني، والاتفاق على المواضيع التي ستناقش لحل جميع الخلافات.

وتابع جهاد:ان المواضيع التي ستناقش اغلبها التي لم تفعل في اتفاقية أربيل،مع بعض المستجدات التي شهدتها الساحة السياسية ومن ابرزها عودة العراقية الى جلسات مجلس الوزراء مجلس النواب.

وعد جهاد المؤتمر بأنه الفرصة الأخيرة لإنقاذ العملية السياسية في ظل التصعيد الذي حصل مؤخرا.

يتصاعد السجال بين الفرقاء السياسيين حول المؤتمر الوطني الذي دعا إليه رئيس الجمهورية جلال طالباني، والذي من المؤمل أن يتصدى لعديد المشاكل التي تحيق بالعملية السياسية. وبدأ نواب من مختلف الكتل بإطلاق تصريحات تؤيد عقد المؤتمر، ولكن أغلب هؤلاء يضع اشتراطات معينة للحضور. كتلة العراقية بزعامة إياد علاوي أعلنت عبر العضو فيها عبد الخضر طاهر، شروط القائمة لحضور المؤتمر الوطني، وتتمثل بـ"تحقيق النقاط الخمس التي طرحها السيد عمار الحكيم." وقال طاهر، في تصريحات صحفية ان "النقاط الخمس التي طرحها رئيس المجلس الاعلى الاسلامي السيد عمار الحكيم، مؤخرا كفيلة بإنهاء ازمات البلد وبناء اسس حقيقية للعملية السياسية والحكومة ويجب ان تكون منهاج المؤتمر الوطني المزمع عقده". مضيفا ان "المرحلة التي يعيشها العراق في الوقت الراهن حرجة لاننا في منتصف عمر الحكومة وربما يستغل البعض السنتين المقبلتين للتسقيط السياسي واستثمار الأخطاء لدوافع انتخابية وبهذا نكون قد هدمنا العملية السياسية." وكان رئيس المجلس الاعلى الاسلامي العراقي السيد عمار الحكيم، قد حدد خمس نقاط لحل الأزمة السياسية القائمة في البلاد، وهي "أن تجتمع الكتل وتتحاور للخروج بحلول جذرية وليس الاجتماع من أجل المجاملات السياسية، ولابد من الصراحة والمكاشفة، وأن تكون هناك نظرة هادئة وصادقة من أجل حل هذه المشاكل، والابتعاد عن المناورات السياسية حتى يمكن إنجاح الحوار والوصول إلى حوار وطني شامل." أما التيار الصدري فأعلن من جانبه عن شروطه لدخول المؤتمر الوطني، وقال النائب عن "كتلة الأحرار" عبد الحسين ريسان في تصريحات صحفية أن كتلته لديها العديد من المطالب بهدف دخولها إلى المؤتمر الوطني الذي دعا إليه رئيس الجمهورية جلال طالباني. وبين أن "المطلب الأول هو إقامة المؤتمر الوطني في بغداد، والثاني نبذ الخلافات السياسية بين الجميع داخل المؤتمر، وإشراك جميع الكتل السياسية فيه والتنازل عن جميع المطالب الشخصية" موضحاً إلى أن :"الحوار الصادق هو من يدفع بناخبين الكتل السياسية نحو بناء العملية السياسية وليس الحوارات التي لا تخدم مصلحة أبناء الشعب العراقي والعراق." وتؤكد كتلة دولة القانون، ومكتب رئيس مجلس الوزراء، على ضرورة انعقاد المؤتمر في بغداد، وفي هذا السياق تقول مستشارة رئيس الوزراء مريم الريس ان رئيس الوزراء نوري المالكي مصر على ان يعقد المؤتمر الوطني الذي دعا اليه الرئيس جلال طالباني في العاصمة بغداد. ويبدو أن بعض الفرقاء السياسيين لا يرجون خيراً من عقد المؤتمر في ظل الظروف الراهنة، فالنائب عن التحالف الوطني العراقي حسين الصافي، يرى ان المؤتمر الوطني المزمع عقده خلال الفترة المقبلة لن يحل الأزمات والخلافات لانها مختلقة وغير موجودة. وفي المحصلة، يبدو أن انعقاد المؤتمر الوطني كما يتصوره الرئيس طالباني، صار صعباً في ظل فوضى التصريحات واختلاف المواقف بين الفرقاء، ما يرجح بحسب مراقبين، أن "يسطو" مكتب رئيس الوزراء على الفكرة برمتها، ومن ثم تبنيها لتقديم رؤية مقاربة لرؤية المالكي الشخصية للأزمات التي تعصف بالبلاد .

العيساوي لن يدخل البرلمان

كشف مصدر في مجلس النواب حضور وزير التخطيط علي شكري الى مجلس النواب لمناقشة الموازنة المالية باعتباره وزيرا للمالية بالوكالة.

وقال مراسل (المدى) في البرلمان، ان مجلس النواب كان بحاجة الى مناقشة وزير المالية حول الموازنة وبالنظر لتعليق وزير المالية رافع العيساوي حضوره لجلسات مجلس الوزراء وايكال رئيس الوزراء نوري المالكي لوزير التخطيط علي شكري لشغل مهام وزير المالية بالوكالة فان حضور شكري اليوم كان باعتباره وزيرا للمالية".

يذكر ان شكري ينتمي الى كتلة الاحرار التابعة للتيار الصدري.

واكدت مستشارة رئيس الوزراء مريم الريس إنه من الممكن ان يستعمل رئيس الوزراء صلاحياته وفق الدستور العراقي من المادة ٧٨ والتي يحق له من خلالها اقالة الوزراء المتغيبين من القائمة العراقية عن جلسات مجلس الوزراء . مبينة أن عدم حضور وزراء العراقية لجلسات المجلس لا يخدم المواطن العراقي خاصة في ظل وجود الكثير من المشاريع والقوانين التي تدخل في خدمة المواطن .

وقالت الريس إن الفترة المقبلة ستشهد التئام الكتل والقوى السياسية في مؤتمر وطني عام ينهي الأزمات السياسية دون ان يتم إقحام الملفات القضائية في هذا المؤتمر .

وبخصوص مقاطعة القائمة العراقية لجلسات مجلسي الوزراء أكدت الريس أنه من الممكن ان يستعمل رئيس الوزراء صلاحياته وفق الدستور العراقي من المادة ٧٨ والتي يحق له من خلالها اقالة الوزراء المتغيبين عن جلسات مجلس الوزراء.

واوضحت الريس أن عدم حضور وزراء العراقية لجلسات المجلس لا يخدم المواطن العراقي خاصة في ظل وجود الكثير من المشاريع والقوانين التي تدخل في خدمة المواطن .

دولة القانون يطالب النجيفي بالتصحيح

طالب ائتلاف "دولة القانون" رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي بان يبادر بالضغط على "العراقية" بوصفه احد قياديها للتراجع عن موقفها في مقاطعة جلسات البرلمان ومجلس الوزراء وبخلاف ذلك ستفقد القائمة مشاركتها في الحكومة الحالية . وفي الوقت الذي اشاد ائتلاف رئيس الحكومة بمواقف النجيفي بحرصه على حضور جلسات البرلمان طالبه بان يحسم قضية مشاركة اعضائها وبيان موقفه من قضية الهاشمي وسحب الثقة عن نائب رئيس الوزراء صالح المطلك. وشددت القائمة العراقية على تنفيذ مطالبها بتطبيق اتفاق اربيل وحصولها على حقيبة وزارة الدفاع ، وتحقيق مبدأ الشراكة في إدارة البلاد في اطار حكومة الوحدة الوطنية .

واعلنت مصادر في مجلس النواب امكانية عقد اجتماع قريب لم يحدد موعده لرؤساء الكتل النيابية لبحث سحب الثقة عن المطلك، وامين بغداد صابر العيساوي، مشيرة الى بروز خلاف داخل مكونات التحالف الوطني حول ابعاد العيساوي من منصبه لمعارضة رئيسه الجعفري ذلك: "الذي يحاول ايجاد تسوية لابقاء الامين في منصبه واقناع النائب شيروان الوائلي بسحب استجوابه وحل المسألة بالتراضي." وفيما قللت كتلة المواطن من اهمية استجواب العيساوي، ووقوفها مع كتل نيابية اخرى ضد اقالته، اعلن التيار الصدري وعلى لسان النائب جواد الشهيلي ان "مستقبل وجود كتلة الاحرار في التحالف الوطني يتعلق باحتفاظ امين بغداد بمنصبه او عدمه".

على خطى العراقية منظمة بدر تشهد انشقاقاً

أعلن قياديون في منظمة بدر في الديوانية، السبت، انسحابهم من المنظمة، عازين ذلك إلى "ابتعاد قيادة المنظمة عن المسار الوطني"، فيما أكدوا أن مجموعة كبيرة من الأعضاء في المحافظة ستعلن انسحابها خلال الأيام المقبلة. وقال مسؤول تنظيمات بدر في الديوانية صلاح العرباوي على هامش مؤتمر صحافي عقده امس في الديوانية "أنا وثلاثة من قيادات منظمة بدر، هم كل من مسؤول تجمعات الصفوة حيدر علي كعيد الدايني، ومسؤول تنظيمات بدر فرع ناحية سومر خالد عليوي، ومسؤول المالية والإدارية في المنظمة حيدر صالح، نعلن انسحابنا من المنظمة بسبب ابتعاد أمانتها العامة في العراق عن المسار الوطني الصحيح".

وأضاف العرباوي أن "المنسحبين وبعد دراسة مستفيضة استمرت لستة أشهر وجدوا أن قيادة منظمة بدر ابتعدت عن إرادة الجماهير التي ارتضت أن يكون عمار الحكيم قائدا للمجلس الأعلى الإسلامي"، داعيا قيادة المنظمة إلى "الرجوع لخيمة آل الحكيم".

وأكد العرباوي أن "مجموعة كبيرة من أعضاء المنظمة ستعلن انسحابها خلال الأيام المقبلة"، لافتا إلى أن "المنسحبين ليس لديهم أية نية بالانخراط بأي حزب سياسي وممارسة العمل بشكل مستقل".